

Document:	EB 2006/89/R.22/Rev.1
Agenda:	13(c)(i)
Date:	14 December 2006
Distribution:	Public
Original:	English

A



تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه

إلى جمهورية الصين الشعبية من أجل

برنامج التنمية الريفية المستند إلى الوحدات القياسية

في إقليم سينجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي

المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة والثمانون

روما، 12-14 ديسمبر/كانون الأول 2006

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Thomas Rath

مدير البرنامج القطري

هاتف: +39-06-5459-2069

بريد إلكتروني: t.rath@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

هاتف: +39-06-5459-2374

بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

ii	توصية بالموافقة
iii	خريطة منطقة البرنامج
iv	موجز القرض
1	أولا - البرنامج
1	ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج
1	باء - التمويل المقترح
2	جيم - المجموعة المستهدفة والشركاء
3	دال - الأهداف الإنمائية
4	هاء - التنسيق والمواعمة
4	واو - المكونات وفئات النفقات
5	زاي - الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشركاء
6	حاء - الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية
6	طاء - إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق
7	ياء - المخاطر الرئيسية
7	كاف - الاستدامة
8	ثانيا - الوثائق القانونية والسند القانوني
8	ثالثا - التوصية

الملحق

9	موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها
---	---

الذيول

الذيول الأول - الوثائق المرجعية الرئيسية
الذيول الثاني - الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض المقترح تقديمه إلى جمهورية الصين الشعبية من أجل برنامج التنمية الريفية المستند إلى الوحدات القياسية في إقليم سينجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي، الواردة في الفقرة 35.

خريطة منطقة البرنامج

جمهورية الصين الشعبية

برنامج التنمية الريفية المستند إلى الوحدات القياسية في إقليم سينجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطرق عرض الحدود في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية الصين الشعبية

برنامج التنمية الريفية المستند إلى الوحدات القياسية في إقليم سينجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي

موجز القرض

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	المؤسسة المُبادرة:
جمهورية الصين الشعبية	المقترض:
مكتب التخفيف من الفقر في إقليم سينجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي	الوكالة المنفذة:
55 مليون دولار أمريكي	التكلفة الكلية للبرنامج:
16.70 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 25.1 مليون دولار أمريكي تقريبا)	قيمة قرض الصندوق:
40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، مع رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا	شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:
حكومة إقليم سينجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي	الجهات المشاركة في التمويل:
29.9 مليون دولار أمريكي	قيمة التمويل المشترك:
منحة	شروط التمويل المشترك:
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	المؤسسة المكلفة بالتقدير:
سيشرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على البرنامج	المؤسسة المتعاونة:

قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الصين الشعبية من أجل برنامج التنمية الريفية المستند إلى الوحدات القياسية في إقليم سينجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي

أولاً - البرنامج

ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- لدى جمهورية الصين الشعبية سجل رائع للنمو الاقتصادي القوي المستدام، وهي تشهد تراجعاً في الفقر بشكل غير مسبوق. غير أن حالات انعدام المساواة أخذت تزداد مع وجود الفقر الريفي المنتشر بصفة أساسية في المناطق المحرومة من الولايات الغربية. وحتى الآن، أخفقت الحكومات المحلية وبرامج الجهات المانحة في القضاء على ما تبقى من الفقر الريفي، وهو ما يوحي بأن هناك حاجة إلى نهج جديدة. وتمشيا مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد، يعتمزم الصندوق إعادة تأكيد دوره التحفيزي وتجربة نهج ابتكارية للحد من الفقر في قطاعات مختارة مثل التمويل الصغري والزراعة العضوية. وفي نهاية البرنامج، سوف توفر الوحدات القياسية الابتكارية - ذات الأثر الواضح والمستدام على الفقر - للحكومة وللجهات المانحة الأخرى الوسائل اللازمة لتوسيع نطاق هذه الوحدات القياسية.

باء - التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق قرضاً إلى جمهورية الصين الشعبية قيمته 16.70 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 25.1 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل برنامج التنمية الريفية المستند إلى الوحدات القياسية في إقليم سينجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي. وسيكون أجل مدة القرض 40 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات مع رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة.

الصلة بين القرض ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- حدد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق مخصصات سنوية للصين تبلغ 23.8 مليون دولار أمريكي، أو 71.4 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات الثلاث من دورة نظام تخصيص الموارد. ويعد هذا البرنامج الثاني في الدورة الحالية لنظام تخصيص الموارد، وبموافقة وزارة المالية، تحدد مقدار القرض بمبلغ 25.1 مليون دولار أمريكي.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- تعد قدرة الصين على خدمة ديونها الخارجية جيدة للغاية. فقد انخفض إجمالي الدين الخارجي إلى 11.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض معدل خدمة الدين من 8.4 في عام 2002 إلى

3.0 في عام 2005، وهو معدل أقل إذا ما قورن بالنسبة في البلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط في آسيا. ومنذ عام 1981، حصلت الصين على ما مجموعه 19 قرصاً من الصندوق بلغت قيمتها نحو 473 مليون دولار أمريكي. ويبلغ متوسط الصرف في السنة نحو 15 مليون دولار أمريكي. وبعد سجل السداد ممتازاً.

تدفق الأموال

5- سوف تحول أموال القرض عن طريق وزارة المالية إلى إدارة المالية في إقليم سينجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي، ثم إلى مكاتب المالية في الولايات والمقاطعات التي يشملها البرنامج. واستناد إلى برامج العمل والميزانيات السنوية المعتمدة، سوف تحول مكاتب المالية الموارد المطلوبة إلى وكالات التنفيذ، بما في ذلك الإدارات المسؤولة، وتعاونيات الائتمان الريفية، واتحاد المرأة، والمشاريع الخاصة.

ترتيبات الإشراف

6- رهنا بموافقة المجلس التنفيذي، سوف يخضع البرنامج للإشراف المباشر من جانب الصندوق بينما سيطلب من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تولي إدارة القرض. وسوف تقوم الحكومة والصندوق باستعراضات مشتركة للتنفيذ على أساس سنوي.

الاستثناءات من الشروط العامة للصندوق بالنسبة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية

7- ليس من المتوقع وجود استثناءات. وسوف يتم الاتفاق على خطة توريد للثمانية عشر شهراً الأولى قبل الصرف الأول.

التسيير

8- نظراً لأن موارد الصندوق كانت تدار بما تستحقه من مثابرة، فإنه لا يلزم أي تدابير خاصة إضافية. وسوف تكون إدارة مراجعة الحسابات في إقليم سينجيانغ مسؤولة أمام الصندوق بمراجعة جميع حسابات البرنامج. وسوف يتم التوريد وفقاً للمبادئ التوجيهية للتوريد التي وضعها الصندوق.

جيم - المجموعة المستهدفة والشركاء

المجموعة المستهدفة

9- يستهدف البرنامج نحو 793 000 شخص في حوالي 176 000 أسرة، أو ما يعادل 41 في المائة من السكان في المقاطعات العشر المستهدفة. وتعيش هذه الأسر تحت خط الفقر الرسمي ولديها عادة مستويات مهارة منخفضة، وتواجه صعوبات في الوصول إلى الموارد المالية. كما أن موارد العمل شحيحة وإنتاجية الأنشطة الاقتصادية منخفضة. ومن المتوقع أن يستفيد حوالي 50 في المائة من المجموعة المستهدفة بصورة مباشرة من عدة وحدات قياسية في البرنامج. ولن يعرف العدد الفعلي للمستفيدين المباشرين إلا عند الاضطلاع بعمليات التخطيط السنوي للقرى المشاركة.

نهج الاستهداف

10- سوف يتم اختيار القرى الفقيرة على أساس متوسط الدخل الصافي للفرد. وسوف تساعد قاعدة بيانات عامة تابعة لمكتب التخفيف من الفقر على تحديد الأسر الفقيرة كل على حدة. وسوف يتحقق تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين عن طريق: (i) تمثيل اتحاد المرأة في مكاتب إدارة البرنامج؛ (ii) استجابة جميع أنشطة البرنامج لمصالح النساء، دون استبعاد الرجال؛ (iii) تمثل النساء في جميع الأنشطة 50 في المائة على الأقل من المشاركين.

المشاركة

11- بعد التجربة الأولية لأنشطة كل وحدة قياسية تابعة للبرنامج، سوف يطبق البرنامج تخطيطاً تشاركياً حقيقياً للقرى يحدد فيه الفقراء أولوياتهم الخاصة على أساس قائمة من الوحدات القياسية. وسوف يستند النهج إلى الممارسة الحالية لمكتب التخفيف من الفقر مع تعزيز الجوانب التشاركية وجوانب التمايز بين الجنسين.

دال - الأهداف الإنمائية

أهداف المشروع الرئيسية

12- يرمي البرنامج إلى الحد من انتشار الفقر في القرى المستهدفة بطريقة مستدامة تراعي المساواة بين الجنسين. وسوف يحسن الفقراء من النساء والرجال وضعهم الاجتماعي والاقتصادي بطريقة مستدامة مع تجاوز الدخول لخط الفقر بصورة دائمة. وسوف تظهر الابتكارات قدرتها على الحد من الفقر كما سيوسع نطاق الوحدات القياسية الناجحة. وستفيد النساء من جميع أنشطة البرنامج بنسب متساوية على الأقل مع الرجال.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- سوف يسهم البرنامج في إدخال نهج ابتكارية للحد من الفقر الريفي. وهو يستخدم تحقيقاً لهذه الغاية نهج الوحدة القياسية، مما يسمح للمكاتب المحلية لإدارة البرنامج بمواءمة ابتكاراتها لتتناسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسوقية الخاصة. ويكفل البرنامج إنشاء مؤسسات أهلية دائمة وكذلك تعزيز خدمات الدعم ذات الصلة. يضاف إلى كل ذلك أخيراً أن البرنامج يستخدم نهجاً فعالاً لتوسيع النطاق.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

14- يلتزم البرنامج بالأهداف الثلاثة للإطار الاستراتيجي للصندوق. وهو يساند اتجاه برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد عن طريق التركيز على: (i) الابتكارات، من خلال تجربة نهج ابتكارية للحد من الفقر وتوسيع نطاق النهج الناجحة التي كان لها أثر على الفقر؛ (ii) الوصول، أي تحسين فرص وصول النساء والرجال الفقراء إلى المعلومات والمعرفة، والموارد الطبيعية واستخدامها المستدام، والحصول على الخدمات المالية الملائمة، والأسواق المجزية ذات الأسعار الاستثنائية. ويشجع البرنامج تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين في جميع مكوناته وخاصة مكون الدعم الاستراتيجي للنساء.

هاء - التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأولويات الوطنية

15- يرمي برنامج الحكومة للحد من الفقر الموجه نحو التنمية لمناطق الصين الريفية للفترة 2001-2010 إلى الحد من الفقر عن طريق تعزيز التنمية الزراعية السليمة أيكولوجيا، وتقوية خدمات التسويق والخدمات المالية لصالح الفقراء، وتشجيع المتعهدين من القطاع الخاص ومنظمات المزارعين، وتنمية الأنشطة الاقتصادية خارج المزرعة. وتؤكد الأهداف الرئيسية لخطة البلد الخمسية الحادية عشرة الأخيرة اعترام الحكومة تحسين الإنتاجية الريفية، ورفع مستوى معيشة المزارعين، وتشجيع اتخاذ القواعد الأهلية للقرارات.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

16- في إقليم سينجيانغ أوغور ذي الحكم الذاتي، تشمل البرامج التي تساندها الجهات المانحة برنامجا لتطوير البنية الأساسية للرعي يموله البنك الدولي، وبرنامجا لإدارة المياه يرهه المصرف الألماني للإعمار. وسوف يتيح مشروع للتنمية الرعوية يموله البنك الدولي دروسا تتعلق بالموارد الطبيعية التي تديرها المجتمعات المحلية. يضاف إلى ذلك أخيرا، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مول برنامجا للتخفيف من حدة الفقر تضمّن مكونا صغيرا للتمويل الصغري.

واو - المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- يتكون البرنامج من خمسة مكونات: (i) إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمع المحلي، بما في ذلك تعزيز مصادر الطاقة المتجددة؛ (ii) التنمية الزراعية عن طريق نقل التكنولوجيا والإنتاج العضوي والتسويق؛ (iii) الدعم الاستراتيجي للنساء عن طريق تشكيل جماعات نسائية والتمويل الصغري؛ ودعم إنشاء مجموعات معنية بالأنشطة المدرة للدخل والأنشطة الاجتماعية؛ (iv) تطوير التمويل الصغري عن طريق تعزيز القدرة المؤسسية للتعاونيات الائتمانية الريفية؛ وإنشاء صناديق ائتمانية قروية في المناطق التي لا يمثل فيها القطاع الرسمي؛ (v) الدعم المؤسسي وإدارة البرنامج. ويشمل كل مكون عدة وحدات قياسية وتتضمن كل وحدة قياسية مجموعة كاملة من الأنشطة مصحوبة بالأموال اللازمة. وأثناء عملية البرمجة وإعداد الميزانية، سوف يتم تعديل الوحدات القياسية ضمن الحدود المتفق عليها لتناسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة بسرعة.

فئات النفقات

18- هناك أربع فئات رئيسية للنفقات. (i) إدارة البرنامج وتضم الأشغال المدنية (0.2 في المائة من التكاليف الأساسية)؛ والمركبات والمعدات والمواد (2.9 في المائة)؛ والتدريب والدراسات ودعم التنفيذ (9.6 في المائة)؛ (ii) المرحلة التجريبية للوحدات القياسية الخاصة بالبرنامج (36.2 في المائة)؛ (iii) مرحلة توسيع نطاق الوحدات القياسية للبرنامج (46.1 في المائة)؛ (iv) التكاليف المتكررة (5.1 في المائة). وتشمل

المخصصات لوحدة البرنامج القياسية في المرحلة التجريبية ومرحلة توسيع النطاق تكاليف جميع المكونات باستثناء مكون إدارة البرنامج.

زاي - الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشركاء

شركاء التنفيذ الرئيسيون

19- سوف ينفذ البرنامج تحت مسؤولية المكتب الإقليمي للتخفيف من الفقر، الذي سيرأس مكاتب إدارة البرنامج التي أنشئت على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الولاية والمقاطعة. وسوف يتولى أحد كبار الموظفين من اتحاد المرأة وظيفة نائب المدير في كل مكتب من مكاتب إدارة البرنامج. وسوف يكون التنفيذ التقني من مسؤولية الإدارات التنفيذية واتحاد المرأة ومجهزي المنتجات العضوية من القطاع الخاص والمشتريين والتعاونيات الائتمانية الريفية. وسوف تكفل إدارة المالية التابعة للإقليم والمكاتب ذات الصلة على مستوى المقاطعة، الإدارة المالية السليمة.

مسؤوليات التنفيذ

20- سوف تقوم مكاتب إدارة البرنامج بتنسيق البرمجة ووضع الميزانيات السنوية وضمان تدفق الموارد المالية في الأوقات المناسبة. وسوف تعمل الاستعراضات السنوية المشتركة بين الحكومة والصندوق على دعم تقييم الأنشطة الابتكارية وبرمجتها اللاحقة. وسوف تضطلع وكالات التنفيذ بالأنشطة وفقا للطرائق المنصوص عليها في خطة العمل والميزانية السنوية. وسوف يتم تنفيذ أنشطة الإنتاج العضوي والتسويق من خلال مشغلي القطاع الخاص.

دور المساعدة التقنية

21- سوف يتولى خبراء استشاريون وطنيون مؤهلون وذوو سمعة طيبة ومؤسسات أخرى تقديم دعم التنفيذ. وفي حالات استثنائية، سوف تتم الاستعانة بالخبرة التقنية الخارجية.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- تم التفاوض بشأن اتفاقية القرض. وسوف تعقد اتفاقيات فرعية بين الأطراف في البرنامج لتحديد التزامات بتنفيذ أنشطة البرنامج. وسوف تحدد مسؤوليات التنفيذ في كل خطة عمل وميزانية سنوية.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتمزم بها

23- تبلغ تكاليف البرنامج نحو 55 مليون دولار أمريكي. ومصادر التمويل الرئيسية هي حكومة إقليم سينجيانغ أو يغور ذي الحكم الذاتي (54 في المائة) والصندوق (46 في المائة). ويبلغ نصيب الصندوق في الوحدات القياسية 50 في المائة خلال المرحلة التجريبية أو الإيضاحية (العام الأول إلى الثالث من البرنامج). وسينخفض هذا النصيب إلى 37 في المائة في مرحلة توسيع النطاق (العام الرابع إلى السادس من البرنامج).

حاء - الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

24- سوف يحقق البرنامج تحسينات في قاعدة الموارد الطبيعية الهشة التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية الفقيرة في زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات. وسوف يؤدي إدخال مصادر الطاقة المتجددة إلى وفورات في الطاقة والتكاليف وإلى فوائد عامة بفضل انخفاض الانبعاثات. وسوف يساعد تطبيق المنهجيات التشاركية والموجهة نحو السوق من أجل نقل التكنولوجيا فقراء الريف على الوصول إلى المعرفة والخيارات التكنولوجية ذات الكفاءة. كما إن تشجيع منتجات الأسواق الخاصة (مثل المحاصيل العضوية) والصلات بين الأسواق سوف يمكن المزارعين من الحصول على أسعار أعلى خاصة بتسليم المزرعة. وسوف تستفيد النساء بصورة مباشرة من الصناديق الائتمانية المتجددة المدارة ذاتيا لبدء أنشطة مدرة للدخل تحقق لهن عائدات خاصة تعزز تمكينهن اجتماعيا. وسوف يتاح للفقراء إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية ومنتجات القروض الملائمة. وسوف تصبح الصناديق القروية الائتمانية المتجددة على مستوى صناديق مستدامة وسوف تزيد من فرص وصول الفقراء إلى الائتمانات اللازمة للأنشطة الاقتصادية، في المناطق التي لا يشملها القطاع الرسمي.

الجدوى الاقتصادية والمالية

25- أوضحت النماذج المالية أن أنشطة الوحدات القياسية ستكون لها جاذبية من الناحية المالية بالنسبة للمشاركين في البرنامج. واستنادا إلى نمط افتراضي للطلب على تنفيذ الوحدات القياسية، قدر معدل العائد الاقتصادي بنسبة 13 في المائة.

طاء - إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- سوف تقوم الاستعراضات السنوية المشتركة بين الصندوق والحكومة بتقدير أثر البرنامج وستتم الاستفادة بالدروس المستخلصة من برمجة الأنشطة في العام التالي. وسوف يتم أيضا تقاسم الدروس مع المشاريع الأخرى التي يمولها الصندوق في هذا البلد عن طريق حلقات عمل لمكاتب إدارة البرامج وموقع برنامج شبكات المعرفة للتنمية الريفية في إقليم آسيا والمحيط الهادي.

الابتكارات الإيمانية التي سيروج لها البرنامج

27- سيجرب البرنامج نوعين من الابتكارات للحد من الفقر: (i) تطبيق الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية؛ ومصادر الطاقة المتجددة؛ ونقل التكنولوجيا الزراعية القائمة على المشاركة؛ والحصول على أسعار استثنائية في الأسواق الخاصة بالمنتجات العضوية؛ والترتيبات المؤسسية للتعاونيات الائتمانية الريفية ومنتجات الاقتراض الجديدة من أجل الفقراء؛ (ii) اتباع نهج الوحدات القياسية في التخطيط والتنفيذ والذي سوف يوفر المرونة اللازمة لمواصلة أنشطة البرنامج لكي تلائم البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة بسرعة في المناطق الريفية بالصين.

نهج توسيع النطاق

28- يعد توسيع النطاق عنصراً رئيسياً في تصميم البرنامج، وفي البداية سوف يتم إيضاح جميع الوحدات القياسية واختبارها في المرحلة التجريبية التي ستلقى جزءاً أكبر من تمويل الصندوق. وخلال المرحلة الثانية، سوف يتم توسيع نطاق الوحدات القياسية الناجحة ويزداد مقدار التمويل الحكومي.

ياء - المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

29- يتعلق الخطر الرئيسي الذي يتعرض له البرنامج بقصر عمر الابتكارات في الصين. فقد تصيح هذه الابتكارات بالية قبل أن يصل البرنامج إلى مرحلة توسيع النطاق. ويترتب على ذلك أن البرنامج سيخضع لإعادة النظر والتعديل على نحو متواتر. والخطر البيئي الرئيسي هو الزلازل، وسيقرر استخدام موارد البرنامج في الاستجابات (مثل إعادة بناء الأصول المادية والمالية) بالاتفاق بين الصندوق والحكومة.

التصنيف البيئي

30- وفقاً لإجراءات التقدير البيئي المتبعة في الصندوق، صنف البرنامج في الفئة باء لأنه ليس من المحتمل أن تكون له آثار بيئية سلبية ذات شأن. وسوف يكون للبرنامج أثر إيجابي على البيئة، خاصة عن طريق تشجيع إدارة الموارد الطبيعية، والطاقة المتجددة، والزراعة العضوية. ولن يكون للوحدات القياسية الأخرى أي أثر يذكر.

كاف - الاستدامة

31- يشجع البرنامج إنشاء مؤسسات أهلية مستدامة لتمكين الفقراء الريفيين من مواصلة وتوسيع أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية. وسوف تشارك المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية، بينما ستكون رابطات المزارعين قد وضعت ترتيبات تعاقدية مع مشتري الأغذية العضوية من القطاع الخاص. وسوف تتولى الجماعات النسائية عمليات التمويل الصغرى وتكون عضوات هذه الجماعات قد اكتسبن المهارات التقنية اللازمة لإدارة الأنشطة المدرة للدخل. وسوف تكون التعاونيات الائتمانية الريفية قد رفعت من كفاءتها المؤسسية وستقدم أنواعاً جديدة من القروض للأسر الفقيرة. وسوف تعمل صناديق الائتمان النسائية والقروية في المناطق النائية، وسوف يكون بوسعها الارتباط بالقطاع المالي الرسمي. فضلاً عن هذا، سوف تكون خدمات الدعم الزراعي مدفوعة بالطلب لتلبية الاحتياجات الحقيقية التي يعرب عنها المزارعون. وفي ظل البيئة الريفية الدينامية في الصين في الوقت الحاضر، سيشتج الصندوق تعزيز المؤسسات الأهلية القائمة وإنشاء مؤسسات أهلية جديدة للفقراء وما يتصل بذلك من خدمات الدعم باعتبار ذلك النهج الأفضل لضمان الاستدامة بعد فترة تنفيذ البرنامج.

ثانياً - الوثائق القانونية والسند القانوني

- 32- ستشكل اتفاقية القرض بين جمهورية الصين الشعبية والصندوق الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.
- 33- وجمهورية الصين الشعبية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- 34- وإذني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثاً - التوصية

- 35- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح وفقاً للقرار التالي:
- قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الصين الشعبية قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها ستة عشر مليوناً وسبعمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (16 700 000) على أن يستحق في موعد غايته 15 يونيو/حزيران 2046 وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنوياً، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة."

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 6 ديسمبر/كانون الأول 2006)

1- ستدخل حكومة جمهورية الصين الشعبية، من خلال ممثلها المعين وهو وزارة المالية في اتفاقية ("الاتفاقية الفرعية الرئيسية") مع ممثل مفوض من حكومة إقليم سينجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي يتفق بشكل كامل مع اتفاقية قرض البرنامج وينص، في جملة أمور أخرى، على:

- (أ) أن وزارة المالية ومكتب التخفيف من الفقر في إقليم سينجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي سيعلنان التزامهما بأهداف وأغراض البرنامج وأنها تحقيقاً لهذه الأهداف والأغراض، يتعهدان بتنفيذ البرنامج وفق اتفاقية القرض؛
- (ب) أن الحكومة ستخول وزارة المالية استلام عائدات القرض عملاً بخطط العمل والميزانيات السنوية ووفق إجراءاتها الوطنية المعتادة بشأن المساعدة الإنمائية من أجل تنفيذ البرنامج؛
- (ج) أن تكفل وزارة المالية تحويل عائدات القرض إلى مكاتب إدارة البرنامج والوكالات المنفذة على سائر المستويات وفق خطط العمل والميزانيات السنوية وإجراءاتها الوطنية المعتادة بشأن المساعدة الإنمائية من أجل تنفيذ البرنامج.

وسترسل الحكومة نسخة من الاتفاقية الفرعية الرئيسية إلى الصندوق للحفظ.

2- ستكفل كل مجموعة رائدة في البرنامج على مستوى الإقليم أو الولاية أو المحافظة، في جملة أمور أخرى، التقيد في تنفيذ البرنامج باتفاقية قرض البرنامج وتوفير المشورة من أجل حل القضايا التي قد تبرز خلال التنفيذ. وستقوم كل مجموعة رائدة أيضاً بإنشاء مكاتب إدارة البرنامج وستتسق خطط العمل والميزانيات التي تقرر على المستوى الإقليمي. وتبقى السلطة النهائية في يد المجموعة الرائدة على الصعيد الإقليمي.

3- تدخل الحكومة من خلال مكاتب إدارة البرنامج على صعيد المحافظة في اتفاقية مع شركة كهرباء مؤهلة من أجل تنفيذ الوحدة القياسية. وستنص الاتفاقية مع شركة الكهرباء في جملة أمور أخرى على ما يلي:

- (أ) الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بأنشطة التنفيذ فيما يخص الوحدات القياسية للطاقة المتجددة؛
- (ب) ضرورة إعلان شركة الكهرباء عن التزامها بأهداف وأغراض البرنامج وعن تعهداتها، من أجل تحقيق هذه الأهداف والأغراض، بتنفيذ البرنامج وفق اتفاقية قرض البرنامج؛
- (ج) معايير انتقاء الأسر والقرى المؤهلة؛
- (د) تدريب المستفيدين؛
- (هـ) إجراءات التوريد لشراء نظم الطاقة الشمسية؛
- (و) جواز تعديل اتفاقية شركة الكهرباء من حين إلى آخر من قبل الطرفين.

ترسل الحكومة إلى الصندوق الاتفاقية الموقعة مع شركة الكهرباء عن طريق مكتب إدارة البرنامج على صعيد المحافظة.

4- تدخل الحكومة، من خلال مكتب إدارة البرنامج على الصعيد الإقليمي، في اتفاق مع الاتحاد النسائي الإقليمي ينص في جملة أمور أخرى على ما يلي:

- (أ) يعلن الاتحاد النسائي الإقليمي التزامه بأهداف وأغراض البرنامج ويتعهد من أجل تحقيق هذه الأهداف والأغراض بتنفيذ أنشطة في إطار مكون الدعم الاستراتيجي للنساء وفق اتفاقية قرض البرنامج؛
- (ب) تحول الحكومة - من خلال وزارة المالية ومكتب التمويل على صعيدي المقاطعة والمحافظه - موارد البرنامج إلى الاتحاد النسائي المعني في الإقليم أو المقاطعة أو المحافظة وفق خطط العمل والميزانيات السنوية؛
- (ج) لا يتحمل الاتحاد النسائي مسؤولية تسديد موارد البرنامج؛
- (د) على الاتحاد النسائي الإقليمي أن يعد دليلا إرشاديا؛
- (هـ) يقوم الاتحاد النسائي على صعيد الإقليم - من خلال الاتحادات على صعيد المحافظة - بتنفيذ الوحدة القياسية الخاصة بالقروض الصغيرة للمجموعة النسائية عملا بالمعايير المنصوص عليها في دليل تنفيذ البرنامج والدليل الإرشادي؛
- (و) يكفل الاتحاد النسائي الإقليمي اضطلاع الاتحادات النسائية على صعيد المحافظة بتنفيذ الوحدة القياسية الخاصة بدعم الرابطة النسائية.

تحيل الحكومة مسودة الاتفاقية الفرعية المتعلقة بالاتحاد النسائي الإقليمي إلى الصندوق، من خلال مكتب إدارة البرنامج الإقليمي للتثبت من عدم اعتراضه عليه.

5- سيبرم كل مكتب مالية على صعيد المحافظة في كل من المحافظات المشاركة العشر اتفاقية قرض فرعي لاتحاد التعاونيات الائتمانية الريفية مع كل اتحاد على مستوى المحافظة من أجل تنفيذ الوحدة القياسية الخاصة بدعم التعاونيات الائتمانية على صعيد القرية. وستنص اتفاقية القرض الفرعية في جملة أمور أخرى على ما يلي:

- (أ) تعلن اتحادات تعاونيات الائتمان الريفية عن التزامها بأهداف وأغراض البرنامج وتتعهد، تحقيقا لهذه الأهداف والأغراض، بدعم الوحدات القياسية لتعاونيات الائتمان الريفية وفق اتفاقية قرض البرنامج وشروط وأوضاع اتفاقية القرض الفرعية بما في ذلك معدل الفائدة على المبالغ التي يعاد إقراضها والجدول الزمني لسدادها؛
- (ب) اللوائح الائتمانية التي ينبغي أن تفصل في جملة أمور أخرى حجم القروض ومددها؛
- (ج) قيام مكتب المالية على صعيد المحافظة بتحويل عائدات القرض - بالعملة الحكومية - وموارد أخرى إلى اتحادات تعاونيات الائتمان كقرض عملا بخطة العمل والميزانية بفائدة سنوية قدرها 0.75 بالمائة على أن يستحق القرض بعد 40 سنة على الأقل بما في ذلك فترة سماح من 10 سنوات؛
- (د) تتحمل الحكومة على صعيد المحافظات في منطقة المشروع مخاطر تقلب أسعار العملات الأجنبية؛
- (هـ) دور ومسؤوليات اتحادات تعاونيات الائتمان الريفية على صعيد المحافظة وتعاونيات الائتمان الريفية على صعيد القرية بما في ذلك مسؤوليات تحويل عائدات القرض من اتحاد التعاونيات إلى

التعاونيات، وإدارة الموارد المالية، وتنظيم المسوحات الأسرية وتدريب الموظفين، والإشراف، ومراجعة الحسابات والرصد وتقديم التقارير عن أنشطة الوحدات القياسية؛

(و) يتوجب على اتحادات تعاونيات الائتمان الريفية أن تنشر كل المعلومات والتقارير المتصلة بتنفيذ الوحدة القياسية الخاصة بدعم تعاونيات الائتمان الريفية بما في ذلك التقارير المرحلية والتقارير المالية وتقارير مراجعة الحساب بشكل يرضاه الصندوق.

تحيل الحكومة إلى الصندوق، عن طريق مكتب إدارة البرنامج على صعيد المحافظة، مسودة اتفاقية القرض الفرعية ليسجل عدم اعتراضه عليها وإذا لم يفعل الصندوق ذلك في غضون 21 يوما من استلامها فإن اتفاقية القرض الفرعي الخاصة باتحاد تعاونيات الائتمان الريفية تعتبر موافقا عليها.

6- يقوم كل مكتب من مكاتب إدارة البرنامج برصد وتقييم أنشطة البرنامج وتستخدم من أجل ذلك قواعد بيانات مكتب التخفيف من الفقر على نطاق واسع وتعمل على تعزيز الجانب المتعلق بالتمايز بين الجنسين فيها. وسيتم تطوير نظامين اثنين يرضاهما الصندوق هما: نظام لمعلومات الإدارة ونظام لرصد النتائج والأثر.

7- في إطار المحافظة على الممارسات البيئية السليمة وفقا للشروط العامة، ستتخذ الحكومة، أو سنكفل اتخاذ، جميع التدابير الضرورية لمكافحة الآفات في إطار البرنامج، وسوف تكفل، تحقيقا لهذه الغاية، ألا تشمل المبيدات التي يتم توريدها في إطار البرنامج أي مبيدات محظورة بموجب "مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها" لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من حين لآخر، أو المبيدات المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات بحسب خطورتها الموصى به من منظمة الصحة العالمية والخطوط التوجيهية للتصنيف 1996-1997، وسيولى اهتمام خاص لتتقيف المزارعين، رجالا ونساء، بشأن الاستخدام المأمون للمواد الكيميائية ومناولتها وتخزينها بغية التخفيف إلى أقصى حد ممكن من أثارها السمية المزمنة. وعلى الموظفين التقنيين أن يوصوا بأقل المواد الكيميائية الفعالة خطرا.

8- تكفل الحكومة تأمين العاملين في البرنامج ضد المخاطر الصحية والحوادث في الحدود التي تتفق مع الممارسات المعتادة بالنسبة لموظفي الخدمة المدنية المحليين.

9- تكفل الحكومة قيام الأقاليم المشاركة وكل مقاطعة ومحافظة بتوفير أموال نظيرة كافية وأن كل خطة عمل وميزانية تعكس بوضوح مصدر هذه الأموال وأوجه استعمالها.

10- تكفل الحكومة استمرار مكاتب إدارة البرنامج لمدة خمس سنوات على الأقل بعد تاريخ إنجاز البرنامج.

11- يجوز للصندوق أن يعلق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب سحوبات من حساب القرض في أي من الحالات المنصوص عليها فيما يلي وإذا لم تستكمل عملية مراجعة الحسابات بشكل مرض في غضون 12 شهرا من تاريخ فترة تقديم التقرير المالي، أو في الحالات التالية:

(أ) إذا ما جرت مخالفة الاتفاقيات الفرعية أو أي من أحكامها أو ألغيت أو علق أو عدلت أو غيرت على أي نحو دون موافقة مسبقة من الصندوق وإذا اعتبر الصندوق أن هذه المخالفة أو التعليق أو

- الإنهاء أو التعديل أو التغيير قد أدت أو يمكن أن تؤدي إلى آثار سلبية على أي جزء من البرنامج؛
- (ب) إذا ما قرر الصندوق أن المنافع المادية للبرنامج لا تصل بالشكل المناسب إلى المجموعة المستهدفة أو أن المستفيدين هم من خارج المجموعة المستهدفة ويستفيدون على حساب أفراد المجموعة المستهدفة؛
- (ج) إذا ما تبين بالتشاور مع الحكومة أن إلغاء أي من القوانين الوطنية أو تعطيلها أو تعليقها أو تعديلها أو تغييرها يمكن أن يغير بشروط وأوضاع اتفاقية قرض الصندوق؛
- (د) إذا ما جرى إلغاء أو تعليق أو إنهاء أو تعديل أو تغيير خطة العمل والميزانية السنوية و/أو خطة التوريد أو أي من أحكامها دون موافقة مسبقة من الصندوق وإذا ما قرر الصندوق أن هذا الإلغاء أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير قد أدى أو يمكن أن يؤدي إلى آثار مادية سلبية على البرنامج؛
- (هـ) إذا ما أخطر الصندوق الحكومة باطلاعه على ادعاءات موثوقة عن ممارسات فساد أو تدليس تتصل بالبرنامج ولم تقم الحكومة بالتحقيق في الأمر تحقيقاً كاملاً وفورياً يرضاه الصندوق أو إذا قرر الصندوق لاحقاً، بالتشاور مع الحكومة واستناداً إلى نتائج التحقيق المشار إليه وإلى أي معلومات أخرى تصله، أن هذه الممارسات قد وقعت فعلاً وأن الحكومة لم تتخذ إجراءات ملائمة وفي الوقت المناسب لمعالجة الأمر بشكل يرضاه الصندوق؛
- (و) إذا ما تم إلغاء دليل تنفيذ البرنامج أو أي من أحكامه أو تعليقه أو إنهائه أو تعديله أو تغييره دون موافقة مسبقة من الصندوق وقرر الصندوق أن هذا الإلغاء أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير قد أدى أو يمكن أن يؤدي إلى آثار مادية سلبية على البرنامج.
- 12- (أ) وفيما عدا أنشطة بدء البرنامج لا يجوز إجراء أي سحبات قبل أن يوافق الصندوق على مسودة دليل تنفيذ البرنامج وقيل أن يكون الصندوق قد استلم نسخة من الدليل بصيغة لا تختلف في جوهرها عن الصيغة التي أقرت ومصدق على صحتها واكتمالها من مسؤول حكومي مختص.
- (ب) لا يجوز إجراء سحبات تتعلق بمصروفات تتعلق ببند الوحدات القياسية لتوسيع نطاق التنمية الريفية قبل إنجاز استعراض منتصف المدة والأخذ بالتوصيات، إن وجدت، في خطة العمل والميزانية السنوية.
- (ج) وباستثناء المصروفات المخصصة للوحدات القياسية المتصلة بالرابطات النسائية، لا يجوز إجراء أي سحبات تتعلق بنفقات في إطار بند الدعم الاستراتيجي للمرأة قبل أن يوافق الصندوق على مسودة الاتفاقية الفرعية الخاصة بالاتحاد النسائي الإقليمي.
- (د) لا يجوز إجراء أي سحبات تتعلق ببند إدارة الموارد الطبيعية لأي محافظة مشاركة ما إلا بعد أن يكون مكتب إدارة البرنامج على صعيد المحافظة قد عقد اتفاقية شركة كهرباء وأن يكون الصندوق قد تسلم نسخة موقعة عنها بصيغة لا تختلف في جوهرها عن الصيغة التي أقرت ومصدق على صحتها واكتمالها من مسؤول حكومي مختص وأن يكون تفويض الأطراف بالتوقيع عليها وتنفيذها قد تم حسب الأصول وتم التصديق عليها بواسطة الإجراءات المؤسسية والإدارية والحكومية الضرورية وأن يكون قد تم الوفاء بكل الشروط المسبقة لنفاذ مفعول الاتفاقية.

13- تعتبر اتفاقية قرض البرنامج نافذة المفعول عندما تتحقق الشروط التالية:

- (أ) أن يتم إنشاء مكاتب إدارة البرنامج وتشكيلها؛
- (ب) أن تكون الحكومة قد استلمت خطط الميزانية بشأن الأموال النظيرة للسنة الأولى من البرنامج؛
- (ج) أن يكون قد تم فتح الحساب الخاص أصولاً؛
- (د) أن يكون الصندوق قد تسلم نسخة عن الاتفاقية الفرعية الرئيسية بصيغة ومضمون يرضاها
الصندوق ومصدق على صحتها واكتمالها من مسؤول حكومي مختص؛ وأن يكون قد تم تفويض
الحكومة بالتوقيع عليها وتنفيذها أصولاً من جانب كل الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛
وأن يكون قد تم الوفاء بكل الشروط المسبقة لנفاذ مفعول الاتفاقية الفرعية الرئيسية؛
- (هـ) أن يكون الصندوق قد تسلم نسخة عن كل من اتفاقيات القروض الفرعية الخاصة باتحاد تعاونيات
الائتمان الريفي بصيغة ومضمون يقبلهما الصندوق ومصدق على صحتها واكتمالها من مسؤول
حكومي مختص؛ وأن يكون قد تم التفويض بالتوقيع عليها أو الترخيص بها وتنفيذها حسب
الأصول بواسطة كل الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛ وأن يكون قد تم تحقيق كل
الشروط المسبقة لנفاذ اتفاقيات القرض الفرعية الخاصة باتحاد تعاونيات الائتمان الريفية وأن
يكون الصندوق قد أقر مسودة خطة العمل والميزانية للسنة الأولى من البرنامج؛
- (و) أن يكون الصندوق قد أقر مسودة خطة العمل والميزانية للسنة الأولى من البرنامج؛
- (ز) أن يكون قد تم التوقيع على اتفاقية قرض البرنامج حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء
المتصلين بذلك من جانب الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما بواسطة جميع الإجراءات
الإدارية والحكومية الضرورية؛
- (ح) أن يكون الصندوق قد تسلم من الحكومة رأياً قانونياً صادراً عن إدارة المعاهدات والقوانين في
وزارة الخارجية أو عن جهة استشارية قانونية أخرى مخولة بذلك بصيغة يرضاها الصندوق
شكلاً ومضموناً.

Key reference documents

Country reference documents

The Development oriented Poverty Reduction program for Rural China, 2001, White Paper. The State Council of the People's Republic of China.
11th Five Years Plan for the National Economy and Social Development.

IFAD reference documents

Project design document (PDD) and key files
China COSOP
Learning Note on Rural Finance
Learning Note on Sustainability
Policy on Rural Finance
Administrative Procedures on Environmental Assessment
Prerequisites of Gender Sensitive Design
Private-Sector Partnership and Development Strategy

Logical framework¹

Narrative Summary	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Goal			
Successful innovative pilot approaches to poverty reduction are adopted on a large scale in XUAR by government and other donors.	<ul style="list-style-type: none"> - Poverty reduction issues integrated in Government policies - Improved household asset ownership by gender*. - Reduced prevalence of child malnutrition by gender* . 	<ul style="list-style-type: none"> - Policy statements - Regional statistics - Impact Assessments - Gender analysis 	<ul style="list-style-type: none"> - Continued policy support for poverty reduction - Continued overall economic expansion - Continued donor and government support for poverty reduction programmes in XUAR
Objective			
Poverty prevalence is reduced in programme households in a sustainable and gender equitable way, exceeding at least 50% the poverty reduction in non-Programme households.	<ul style="list-style-type: none"> - 50% more decrease in poverty prevalence, by gender, compared to control group. - 50% drop in child malnutrition incidence* - 50% increase in asset ownership of poor*. - Legal and policy framework facilitating poverty reduction adjusted. 	<ul style="list-style-type: none"> - Impact assessments (household surveys at benchmark, mid term and completion) - Regional statistics (%below poverty line) - Policy statements, laws, budget 	<ul style="list-style-type: none"> - Macro-policy framework remains favourable for development of sectors - Increased incomes in poor households lead to higher asset ownership - Increased incomes in poor households lead to improved food security
Outputs			
Land degradation arrested and community natural resources management capacity strengthened	<ul style="list-style-type: none"> - 80% of planned areas recovered. - 20% yield increase on recovered or community managed lands - Environment legal and policy frameworks including tenure rights improved * 	<ul style="list-style-type: none"> - Monitoring & Evaluation annual results reports - Annual reports of Ministries involved 	<ul style="list-style-type: none"> - Increasingly erratic climatic conditions do not cancel recovery effects - Government support to recovery of degraded natural resources expanded - Collaboration with other donors established
The poor adopt appropriate technologies and knowledge through responsive and gender sensitive farmer extension services.	<ul style="list-style-type: none"> - 80% of planned technical envoy pilots & participatory extension implemented. - 30% of poor women and men accessing new services, by gender. 	<ul style="list-style-type: none"> - Monitoring & Evaluation annual results reports - Annual reports of Ministries involved 	<ul style="list-style-type: none"> - Innovative extension types increase income. - No social barriers for any social group to access services. - Price differentiation exists at all local markets
Poor households benefit from an improved production – marketing chain of organics and other certified agricultural products	<ul style="list-style-type: none"> - 80% of planned organic production actually certified and marketed. - poor farmers obtain premium prices of at least 20% from organic marketing, contract farming and common marketing. 	<ul style="list-style-type: none"> - Farm surveys - M&E annual results reports - Annual reports organic operators - Export statistics 	<ul style="list-style-type: none"> - Demand for organic food continues to grow - Differential pricing on local and export markets - Policy framework remains conducive to organics. - Men & women continue to access organic production and marketing.
Poor women benefit from innovative access to economic and social assets	<ul style="list-style-type: none"> - 80% of planned income generating activities operated by women - social activities undertaken by women's groups 	<ul style="list-style-type: none"> - M&E annual results reports - Annual reports of Women Federation 	<ul style="list-style-type: none"> - Positive gender policy framework is maintained and further strengthened - Institutional and policy framework for women' associations remains conducive
Poverty and gender sensitive rural financial services provided by RCC and through VCF	<ul style="list-style-type: none"> - Loan portfolio performance of VCF* - Loan portfolio performance of RCC* - Proportion of poor borrowers and micro-entrepreneurs, by gender, improved by 50%* 	<ul style="list-style-type: none"> - M&E annual results reports - Annual reports VDFs - PRA analysis 	<ul style="list-style-type: none"> - Legal and policy framework continues to be developed - Expressed RCC interests to support VDFs Access to micro-finance is used for micro-enterprises
Pilot Programmes effectively developed and managed project pilot activities towards impact	<ul style="list-style-type: none"> - disbursement rate in accordance with Annual Review recommendations - number of counties in addition to original PA - number of policy statements, strategy, public budget allocation for poverty reduction 	<ul style="list-style-type: none"> - indicator for progress and up scaling in place - progress and audit reports 	<ul style="list-style-type: none"> - Government focus on poverty maintained - Resources available for policy implementation - Program M&E systems aligned with public monitoring systems - M&E system reports on results and up-scaling

¹ *excerpt, for details please refer to the appraisal report RIMS indicator*

